

نماذج من الأحاديث المقبولة والمردودة في فضائل القرآن الكريم وبركاته

(*) د. عزيزة علي طه

المقدمة :

الحمد لله الذي منّ على المسلمين بإنزال القرآن الكريم ، وتكفل بحفظه في الصدور والسطور إلى يوم الدين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ صفة خلقه وخاتم أنبيائه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين . فمن الملاحظ في أيامنا هذه انتشار كثير من الكتيبات والمطويات والنشرات والرسائل التي تحتوي على أحاديث واهية أو مكذوبة تنسب إلى رسول الله ﷺ وبخاصة الأحاديث الواردة في فضائل بعض سور القرآن الكريم وبركاته ، كما ظهر ذلك أيضاً في وسائل الإعلام من إذاعة وتلفاز ، بل وفي الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) والهواتف الجواله أيضاً ، ولقد جد بعض الناس في توزيع مثل هذه الأحاديث والترويج لها زاعمين أن هناك أجراً عظيماً لمن يقوم بتوزيعها ونشرها بين أكبر عدد من البشر .

ولقد لفت نظري وشد انتباهي ما ورد في الشبكة العنكبوتية في (منتدى الخير الإسلامي) بقسم التجويد وتحفيظ القرآن الكريم التحذير من نشره مكذوبة في فضل بعض سور القرآن الكريم حيث جاء في الموقع ما يلي : (لقد وجدت قبل بضعة أيام في بيتنا ورقة كتب عليها حديث منسوب إلى رسول الله ﷺ ، ويقوم على توزيعها عوام الناس ... وقد كُتِبَ على الورقة الأمر بتوزيعها عشر مرات ... وهذا نص ما جاء في تلك الورقة : قال رسول الله ﷺ : عشرة تمنع عشرة : سورة الفاتحة ... تمنع غضب الله ، سورة يس ... تمنع عطش يوم القيامة ، سورة الدخان ... تمنع أهوال يوم القيامة ، سورة الواقعة تمنع الفقر ، سورة الملك ... تمنع عذاب القبر ، سورة الكوثر ... تمنع الخصومة ، سورة المؤمنون ... تمنع الكفر عند الموت ، سورة الإخلاص ... تمنع النفاق ، سورة الفلق ... تمنع الحسد ، سورة الناس ... تمنع الوسواس ... أرسلها إلى عشرة من أصحابك أمانة في ذمتك وستسأل عنها يوم القيامة ... وزعها على كل من عندك ولك الأجر والثواب) .

فليعلم المسلمون أنه لا يحل لأحد أن يتداول الأحاديث المكذوبة ، وأن على

(*) أستاذ مشارك في الحديث الشريف بجامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية .

العدد الحادي والعشرون ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م

مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

المسلم أن يتدبر ويتمعن في الحديث النبوي قبل أخذه، وليسأل أهل المعرفة والفهم الدقيق في علم الحديث رواية ودراية فيما يشكل عليه من أحاديث، لأن تداول مثل هذه الأحاديث قد يقودهم إلى النار والعياذ بالله لأن النبي ﷺ قد حذر من الكذب عليه في الأحاديث الصحيحة المتواترة كحديث: { إن كذباً عليّ ليس ككذب علي أحد، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار }^(١).

ونظراً لخطورة تداول ونشر مثل هذه الأحاديث الضعيفة والمردودة وضرورة التحري عن مدى صحة الأحاديث قبل قبولها والاستشهاد بها، وحرصاً مني على توضيح الجوانب الشرعية والأساليب المنهجية التي ينبغي إتقانها قبل التصدي لهذا الموضوع الخطير، فسوف أتناول في هذا البحث الموضوعات التالية:-
 أولاً: نماذج توضح مدى تحري المحدثين عند قبول الحديث أو رده.
 ثانياً: بعض المناهج التي أصلها المحدثون عند التحري.
 ثالثاً: أقسام الحديث المقبول:

(١) الحديث الصحيح لذاته والصحيح لغيره.

(٢) الحديث الحسن لذاته والحسن لغيره.

رابعاً: بعض الاعتبارات التي جعلت المحدثين يتفاوتون في الحكم على الحديث الواحد من حيث القبول أو الرد
 خامساً: نماذج من الأحاديث المقبولة في فضائل القرآن الكريم وبركاته:
 سادساً: أقسام الحديث المرذود:

(١) **لحديث الضعيف:**

أ/ تعريفه . ب / أنواعه . ج/ حكم العمل به وحكم روايته .

(٢) **الحديث الموضوع:**

أ / تعريفه ب / نشأته ج/ كيفية معرفة الحديث الموضوع .
 سابعاً: بعض الأسباب التي أدت إلى وضع الأحاديث في فضائل القرآن الكريم وبركاته .
 ثامناً: واجب المسلمين تجاه انتشار الأحاديث المرذودة والموضوعة .
 تاسعاً: الخاتمة .

أولاً: نماذج توضح مدى تحري المحدثين عند قبول الحديث أو رده:

(١) أخرجه مسلم في كتاب العلم، باب في كتبة القرآن والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ: ١٠٣٣ (من مختصر صحيح مسلم: الجامع المعلم بمقاصد جامع مسلم

قديمًا كان بعض من ينسبون إلى الزهد والصلاح يضعون الحديث في فضائل القرآن الكريم وبركاته زاعمين أنهم إنما وضعوه حسبة ، أو ليلفتوا نظر من ينشغل عن قراءة القرآن الكريم بأشياء أخرى ، فيوجهوا المسلمين إلى تلاوة القرآن الكريم بتلك الأحاديث الموضوعية بزعمهم ، مثل ما كان يفعل أبو عصمة الجامع^(١) ، فقد قيل له : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل سور القرآن سورة سورة ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيت الناس قد عرضوا عن القرآن وانشغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة .

كما كان بعض الوضاعين يضعون الحديث للترغيب والترهيب ، فقد روى ابن حبان في مقدمة تاريخ الضعفاء عن ابن مهدي قال : قلت لميسرة^(٢) بن عبد ربه ، من أين جئت بهذه الأحاديث ، من قرأ كذا فله كذا ؟ قال : وضعتها أرغب الناس فيها ،

ولقد تسربت بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعية في فضائل بعض سور القرآن الكريم إلى مصنفات بعض المفسرين لأنهم ليسوا من أهل هذا الفن كالمحدثين فلم يدققوا عند التلقي فوقعوا في هذا الخطأ غير متعمدين كالثعلبي و الواحدي و الزمخشري و النسفي والبيضاوي^(٣) .

أما المحدثون^(٤) فكانوا لا يعتمدون الحديث إلا بعد عرضه على الثقة المعروف في زمانه ، المشهور

بالصدق والأمانة . وقال الإمام مالك بن أنس : " أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استسقى بهم المطر لسقوا قد سمعوا العلم والحديث كثيراً ما أخذت عن أحد منهم شيئاً ، إنهم كانوا قد ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد ، وهذا الشأن أي الحديث النبوي الشريف يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم ، فيتعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غداً . فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا

(١) هو : نوح بن أبي مریم ، الملقب بنوح الجامع (أنظر تبسيط علوم الحديث وآداب الرواية : ٩) .
 (٢) هو : فارسي ، أعترف بأنه وضع أحاديث في فضائل القرآن الكريم (أنظر تبسيط علوم الحديث وآداب الرواية : ٢٩) .
 (٣) الإسرائیلیات والموضوعات في كتب التفسير : ٣٠٨ .
 (٤) تحذیر الخواص من أكاذیب القصاص : ١٦٨ .

ينتفع به ، ولا يؤخذ عنه " (١) . قال الإمام مالك أيضاً : " إن هذا العلم دين فانظروا
عمن تأخذونه " (٢) .

وكثيراً ما كانت تعقد مجالس للمذاكرة وتقام المناظرات بين أصحاب
الحديث لمعرفة طرقه وليكشف القوي عن الضعيف . فقد قال يزيد بن هارون : "
أدركت الناس يكتبون عن كل أي من المشايخ الأقوياء والضعفاء فإذا وقعت
المناظرة حصلوا " (٣) . كما كانوا يتصدون للكذابين (٤) ولا يحدثوهم . فقد قال أبو
الوليد الطيالسي : " كنت مع شعبة وقال عمرو الناقد : " مررت بقاص يقص وهو
يقول : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش : يحدث بحديث كذب فنهيته فأبى عليّ ،
فاشتريته منه بأربعة دراهم . قال عمرو : ثم لقيت ذلك الرجل بالشام ، وهو يذكر ذلك
الحديث بعينه ، فقلت بعته مني بأربعة دراهم ، فقال : إنما بعتك بالعراق " .
كما أن المحدثين كانوا يتحملون مشاق السفر طلباً للعلم أو لمعرفة مدى صحة
الحديث أو طلباً لعلو الإسناد لأن علو الإسناد يزيد في قوة الحديث . فقد قال أبو
الدرداء : لو أعيتني آية في كتاب الله فلم أجد أحداً يفتحها عليّ إلا رجل ببرك الغماد
(٥) لرحلت إليه " (٦) .

وعن الشعبي قال : " ما علمت أن أحداً من الناس كان أطلب للعلم في
أفق من الآفاق من مسروق " (٧) وعن علي بن المديني : " قيل للشعبي : من أين لك
هذا العلم كله ؟ قال : بنفي الاعتماد والسير في البلاد ، وصبر كصبر الجماد ، وبكور
كبكور الغراب " (٨) . وقيل للإمام أحمد بن حنبل : " أيرحل الرجل في طلب العلو ؟
قال : بلى والله شديداً ، لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر رضي الله عنه فلا
يقنعهما حتى يخرجوا إلى عمر فيسمعانه منه " (٩) .

ثانياً : بعض المناهج التي أصلها المحدثون عند التحري :

لقد وضع المحدثون شروطاً عديدة ومناهج دقيقة عند قبول الحديث النبوي الشريف

(١) ترتيب المدارك ١/ ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المحدث الفاضل : ٨٣ .

(٤) معجم البلدان ١ : ٥٩٠ .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ١ : ٥٩٤ .

(٦) علوم الحديث : ٢٢٣ .

(٧) جامع بيان العلم وفضله ١ : ٥٩٤ .

(٨) تذكرة الحفاظ : ٨١ .

(٩) علوم الحديث : ٢٢٣ .

أو رده ، بعضها يتعلق بالمتن وبعضها يتعلق بالسند . فمن أمثلة ما اشترطوه في السند ^(١) : أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً ، ولا يكون مجاهرًا بفسق أو معصية ، وأن لا يكون فاحش الغلط أو كثير الغفلة أو متهما بالكذب أو كذاباً وأن لا يكون صاحب بدعة ، وبخاصة الذي يدعو إلى بدعته . كما أتفق العلماء على عدم قبول رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه ، كمن لا يبالي بالنوم وقت السماع ، أو يحدث من أصل غير مقابل . كما لا تقبل رواية من عرف بقبول التلقين ، ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في روايته ، بل اشترطوا في الراوي بأن يكون عالماً بما يقول . ضابطاً لما يكتب ويحفظ ، حتى أنه لو زيد في حديثه أدرك الزيادة فلو اختبر بأحد أحاديثه أدرك أنه له أو لا . كما كان من مناهجهم أن لا يبذلوا الحديث إلا لمن هو أهل له . فقد ورد عن عكرمة أنه قال : إن لهذا الحديث ثمناً قالوا : وما ثمنه ؟ قال : أن يوضع عند من يحسن حفظه ولا يضيعه " ^(٢) . وكان الأعمش يقول : " لا تنتروا اللؤلؤ تحت أظلاف الخنازير " ^(٣) .

كما اجتهد المحدثون في نقد الرواة ودراسة أحوالهم وسيرهم فلم يتركوا شاردة ولا واردة مما يؤثر في صدق الرواة أو في عدالتهم أو في أمانتهم أو غير ذلك إلا نبهوا إليه . وهذا يدل على مدى دقتهم في التوثق من مدى حفظ الرواة . ومما يؤكد لنا هذا الحرص والتشدد عند أخذ الحديث أو رده ، أنه كان من مناهج المحدثين في ذلك عرض الحديث على الثقات كما تعرض الدراهم على الصيرفي لتمييز الجيد من الزائف . وفي هذا الشأن قال الأوزاعي : " كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم على الصيرفي ، فما عرفوا منه أجزناه وما أنكروه تركناه " ^(٤) . وقال جرير : " كنت إذا سمعت الحديث جئت به إلى المغيرة فعرضته عليه ، فما قال لي ألقه ألقيته . وقال الربيع بن هيثم : " إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار تعرفه ، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل تنكره " ^(٥) . ومن مناهجهم أنهم اشترطوا أن لا يكون في السند أي انقطاع ، فعلى سبيل المثال المثال ^(٦) : لا يكون معلقاً ولا مرسلًا ولا معضلاً ولا منقطعاً ، وأن لا يكون

(١) الكفاية في علم الرواية : ١٧٣

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : ١٧٢/١ ، ١٧٣

(٣) المرجع السابق.

(٤) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص : ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٥) المرجع السابق.

(٦) فيما يختص بهذا الموضوع ولمزيد من المعلومات حوله يمكن الرجوع إلى أمهات الكتب التي ألفت في علم المصطلح ، وقد سبق ذكرها .

الراوي مدلساً . كما اشترطوا لصحة المتن أيضاً شروطاً عديدة منها على سبيل المثال (١) : أن لا يكون الحديث مخالفاً للقرآن، أو مخالفاً لما ثبت نقله عن النبي ﷺ ، وأن لا يكون مخالفاً لما رواه الثقات ، أي لا يكون شاذاً ولا منكراً ، وأن لا يكون مضطرباً أو معللاً أو مدرجاً أو مقلوباً أو مصحفاً وأن لا يكون الحديث مخالفاً للمعقول أو المحسوس وغير ذلك .

ولقد نتج عن حرص المحدثين الشديد وتدقيقهم عند التلقي والأداء واحتياطهم في ذلك انقسام الحديث وتفاوتته من حيث القوة إلى أقسام ومن حيث الضعف كذلك إلى أقسام أخرى . فمن حيث القوة تم تقسيم الحديث إلى : صحيح وحسن ، وقسم الصحيح إلى صحيح لذاته وصحيح لغيره ، كما قسم الحسن إلى : حسن لذاته وحسن لغيره . ولقد تفاوتت مراتب الحديث الضعيف أيضاً تبعاً لشدة الضعف أو خفته إلى درجات ، ومن حيث منشأ الضعف فيه إلى أقسام تنحصر في أن يكون منشأ الضعف إما بسبب الطعن في الراوي أو بسبب السقط من الإسناد .

ولقد رتب الحافظ بن حجر (٢) درجات ضعف الحديث إن كان سبب ضعفه الطعن في الراوي كما يلي : " شر الضعيف الموضوع ، ويليه المتروك ، ثم المنكر ، ثم المعلل ، ثم المدرج ، ثم المقلوب ، ثم المضطرب " . ومن حيث ضعف الحديث بسبب سقط في السند قسم الحديث الضعيف أيضاً إلى أقسام :

(١) سقط ظاهر : المرسل ، المعلق ، المنقطع ، المعضل .

(٢) سقط خفي : المدلس ، المرسل الخفي ... أ هـ .

أما الحديث الموضوع فلا يعتبر حديثاً أصلاً إلا من حيث أنه مجرد كلام ، لذا تحرم نسبته إلى رسول الله ﷺ ، ولا يجوز ذكره وتداوله إلا لبيان وضعه وتحذير الناس من شره .

وبناءً على ذلك فإن الحديث المقبول : هو الصحيح والحسن وأما الحديث المرذود فهو الضعيف ، فإن كان الضعف قريباً محتملاً فقد قبله بعض العلماء بشروط كما سنوضحه .

ثالثاً : أقسام الحديث المقبول : قسم المحدثون الحديث إلى صحيح وحسن وتفرع منهما الصحيح لذاته والصحيح لغيره والحسن لذاته والحسن لغيره .

(١) الحديث الصحيح لذاته والصحيح لغيره : أما الحديث الصحيح لذاته : فهو

(١) نفس التعليق السابق .

(٢) أنظر التدريب : ٢٩٥ / ١ والنخبة وشرحها : ٤٦-٤٨ و مقدمة ابن الصلاح : ٨٢ .

المسند ^(١) الذي يتصل بسنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه أي منتهى السند ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

أما الحديث الصحيح لغيره : فهو الحسن لذاته إذا روى من طريق آخر مثله أو أقوى منه . وسمى صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند ، وإنما جاءت من انضمام غيره له ، وهو أعلى مرتبة من الحسن لذاته ودون الصحيح لذاته . ومثال ذلك حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) .

قال ابن الصلاح ^(٢) : فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والسياسة لكنه لم يكن من أهل الإتيان . حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم إلى ذلك كونه روى من وجه آخر حكما بصحته ... أ هـ .

وقال ابن حجر : والمتابعة في هذا الحديث ليس لمحمد عن أبي سلمة بل لأبي سلمة عن أبي هريرة فقد رواه عنه أي عن أبي هريرة أيضاً الأعرج وسعيد المقبري ... أ هـ ^(٣) .

(١) الحديث الحسن لذاته ولغيره : أما الحديث الحسن لذاته في اصطلاح المحدثين فهو : ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة . ولعل خير ^(٤) ما عرف به الحسن تعريف ابن حجر حيث قال : " وخبر الأحاد بنقل عدل تام الضبط ، متصل السند ، غير معلل ، ولا شاذ ، هو الصحيح لذاته فإن خف الضبط (قليلاً عن درجة الصحيح) فالحسن لذاته " . ولقد أجمع المحدثون على أن الحديث الحسن حجة في الشرع كالصحيح تماماً ، قال ^(٥) النووي : والحسن حجة تثبت به الأحكام الشرعية كالصحيح ، وإن كان دونه ولذلك أي لكون الحسن حجة كالصحيح - أدرجه بعض المتساهلين من أهل الحديث في نوع الصحيح ، ولم يفرد عنه كالحاكم ، وابن حبان ، وابن خزيمة ، مع قولهم بأنه دون الصحيح .

(١) علوم الحديث : ٣١-٣٢ .

(٢) نزاهة النظر : ٢٩ .

(٣) نزاهة النظر : ٢٩ .

(٤) نخبة الفكر مع شرحها : ٢٩-٣٤ .

(٥) تدريب الراوي ١/١٧٦ ، ١٧٧ .

أما الحديث الحسن لغيره : فهو الضعيف الذي لا يكون سبب ضعفه فسق الراوي أو سوء حفظه ، ولقد عرفه النووي بما يلي : إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن ، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر ، وأما الضعف لفسق الراوي فلا يؤثر فيه موافقة غيره ... أ هـ . وقد عرف ظفر أحمد العثماني التهاتوي الحديث الحسن لغيره أيضا بما يلي : " وخبر الواحد الذي يرويه من يكون سيء الحفظ ولو مختلطاً لم يتميز ما حدث به قبل الاختلاط ، أو يكون مستوراً أو مرسلاً لحديثه ، أو مدلساً في روايته من غير معرفة المحذوف فيها ، فيتابع أياً كان منهم من هو مثله أو فوقه في الدرجة من السند فهو الحسن لغيره ، وإن كانت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو : الحسن أيضاً لكن لا لذاته " (١) .

أما الحديث الذي يضعف لسوء حفظ الراوي ويتقوى بمجيئه من غير وجه ، فقد مثل له السيوطي بما أخرج الترمذي من حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة : " أن امرأة من فزاره تزوجت على نعلين .. فقال رسول الله ﷺ : (أرضيت من نفسك ومالك بنعلين ؟ قالت : نعم . فأجاز) (٢) قال السيوطي : " ولقد حسن الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه " (٣) .

ومن أسباب قبول الحديث أيضاً عدم مناقضته لصريح القرآن أو السنة

الصحيحة ، أو مباينته للمعقول .

فإن كان الحديث المقبول لم يناقض غيره في المعنى فهو المحكم ومعظم الأحاديث النبوية الشريفة المقبولة محكمة ، وإن كان الحديث مناقضاً لغيره (٤) تناقضاً ظاهرياً وتمكن جهابذة العلماء من الجمع بينها يقبل المحدثون الحديثين معاً ويعمل بهما . وهذا ما يعرف في المصطلح بمختلف الحديث . وإن لم يمكن الجمع بينهما وعرف من التاريخ أن أحدهما متقدم والثاني متأخر قبلاً معاً . وهذا ما يعرف

(١) قواعد في علوم الحديث : ٣٤ .

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب النكاح ، باب ما جاء في مهور النساء ٣٣/٥ (من عارضة الأحوذى) .

(٣) تدريب الراوي ١٧٦/١ ، ١٧٧ .

(٤) انظر علوم الحديث : ٢٧٧ ، وانظر النخبة وشرحها : ٣٩ .

في المصلح بناسخ الحديث ومنسوخه ، فيعمل بالناسخ ويترك العمل بالمنسوخ . وإن لم يؤول العلماء الحديثين ، أو يعرف التاريخ فإن ترجح أحد الحديثين بأي وجه من وجوه الترجيح المعروفة لدى أهل هذا الفن عمل به ، وإلا توقف العمل بهما معاً إلى أن يظهر مرجح .

رابعاً : بعض الاعتبارات التي جعلت المحدثين يتفاوتون في الحكم على درجة الحديث الواحد من حيث القبول أو الرد :

لقد تبين لنا مما سبق أن علماء المصطلح قد قعدوا قواعد دقيقة لضبط السنة النبوية الشريفة وأنهم اشتراطوا شروطاً خمسة لصحة الحديث تتعلق بالراوي والمروي، وأنهم كانوا يتفاوتون أحياناً في حكمهم على الراوي الواحد توثيقاً أو توهيناً في ضوء المعلومات والبيانات التي يحصلون عليها فيما يتعلق بسيرة ذلك الراوي ، إذ نجد أن الراوي الواحد قد يكون ثقة عند قوم وصدوقاً عند آخرين أو غير ذلك.

ومن الأسباب التي جعلت المحدثين يتفاوتون في الحكم على درجة الحديث الواحد ما يلي :

[١] قبول الراوي لحديث لجهله بوجود علة في سند ذلك الحديث أو في متنه ، فقد يكون بالحديث الذي اعتمده علة لم يدركها هو ولكن اكتشفها راوٍ آخر بعد البحث والتقصي . ومن أمثلة العلماء الذين صححوا علة في سند حديث كانت قد خفيت على آخرين الإمام البخاري .

فقد ورد حديث ابن جريج عن موسى^(١) بن عقبة عن سهيل عن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : (من جلس مجلساً أكثر فيه العظة ...) ، فقد صحح الإمام البخاري السند بأنه ليس لموسى سماعاً من سهيل إنما هو وهيب بن خالد الباهلي عن سهيل. وجاء في فتح المغيـث إن هذه العلة كانت قد خفيت على

(١) فتح المغيـث شرح ألفية الحديث . ٣٤٤/٣ .

الإمام مسلم وهو تلميذ الإمام البخاري حتى بيّنها له إمامه البخاري . ولهذا يترك المعلول الضعيف لضعفه ويؤخذ بالصحيح .

إن تتبع علل الحديث علم لا يقدر عليه إلا جهابذة العلماء ، فلا ينبغي أن يخوض فيه العوام والجهلة يقول في هذا الشأن : أ . محمد نجيب المطيعي : " والكلام في العلل اللاحقة بالحديث متناً أو إسناداً لا يجوز إلا لمن أوتى مرتبة الجهابذة العظام من أمثال البخاري وأحمد والدارقطني ويحيى بن سعيد القطان وأبي داود الطيالسي وأبي داود السجستاني وغير هؤلاء من العمالقة ، فلا يجوز لحدثاء الأسنان ممن لم يؤتوا من العلم قدماً أن يتبوعوا ذرى أولئك الأجلاء فيتناولون على الحديث لمجرد أنهم قرءوا بعض الكتب وحفظوا بعض المتن واستغلوا غرابة السنة على الأذهان وجهل العامة بأسانيدها ومتونها فتجرءوا عليها وهتكوا منها كل مصون وتعالوا على الناس بعلمهم بقشور لا تسمن ولا تغني من جوع " (١) .

رد الراوي الحديث لعدم ثبوت صحة ذلك الحديث عنده : لقد كان بعض شيوخ الإمام الشافعي يروي له حديثاً فيرده ، لأنه وجد في سلسلة رواته من جهة أخرى مروياً عن طريق الحفاظ المتقنين موقوفاً . أو يروي له بعض شيوخه حديثاً متقدماً فيرده لأنه يراه بعد الفحص والتحري الشديد في رواية الحفاظ المتقنين منقطعاً . وكان الإمام الشافعي ينصح بتتبع الحديث لإثبات صحته ويقول : إذا صح الحديث فهو مذهبي . وكان يقول أيضاً : أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد ... أ هـ .

[٢] اعتقاد الراوي أن ذلك الحديث قد أصبح منسوخاً : وهذه الأصناف الثلاثة تنفرع إلى أسباب متعددة : منها : أن لا يكون الحديث قد بلغه ، ومن لم يبلغه الحديث لم يكلف أن يكون عالماً بموجبه ، وإذا يكن قد بلغه وقد قال في تلك القضية بموجب ظاهر آية أو حديث آخر ، أو بموجب قياسي ، أو بموجب استصحاب ، فقد يوافق ذلك الحديث تارة ويخالفه أخرى ، وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفاً لبعض الأحاديث . فإن الإحاطة بحديث رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الأمة .

وقد كان النبي ﷺ يحدث أو يفتي ، أو يقضي ، أو يفعل الشيء فيسمعه أو

(١) تبسيط علوم الحديث وآداب الرواية : ٦٩

(٢) مناقب الشافعي ٢٧٩/٢ .

يراه من يكون حاضرا، ويبلغه أولئك أو بعضهم لمن يبلغونه فينتهي علم ذلك إلى من شاء الله تعالى من العلماء... ثم في مجلس آخر: قد يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئا ويشهده بعض من كان غائبا عن ذلك المجلس، ويبلغونه لمن أمكنهم فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء.

ومنها: أن يكون الحديث قد بلغه لكنه لم يثبت عنده إما لأن محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الإسناد مجهول عنده، أو متهم، أو سيء الحفظ. وأما لأنه لم يبلغه مسندا بل منقطعاً، أو لم يضبط لفظ الحديث، مع أن ذلك الحديث بعينه قد رواه الثقات لغيره بإسناد متصل.. أو يكون رواه غير أولئك المجروحين عنده، أو قد اتصل من غير الجهة المنقطعة، وقد ضبط ألفاظ الحديث بعض المحدثين الحافظ، أو لتلك الرواية من الشواهد والمتابعات ما يبين صحتها... فإن الأحاديث كانت قد انتشرت واشتهرت بعد العصر الأول لكن كانت تبلغ كثيراً من العلماء من طرق ضعيفة، وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة غير تلك الطرق فتكون حجة من هذا الوجه، مع أنها لم تبلغ من خالفها من الوجه الآخر.. ومنها: اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره، مع قطع النظر عن طريق آخر سواء كان الصواب معه أو مع غيره، أو معهما عند من يقول: كل مجتهد مصيب. ولذلك أسباب منها: أن يكون المحدث بالحديث الراوي يعتقد أحدهما ضعيفاً، ويعتقده الآخر ثقة. ومعرفة الرجال علم واسع، قد يكون المصيب من يعتقد ضعفه لإطلاعه على سبب جارح، وقد يكون الصواب مع الآخر أي من يوثقه لمعرفته بمدى عدالة الراوي وضبطه أكثر من الأول، أو لأنه قدم التعديل على الجرح، إذ قد يجده مفسراً وأن الجرح غير مفسر، أو لأنه قد زاد عدد المعدلين لديه على عدد

الجارحين ، وقد علم أن السبب الجارح غير كافٍ ولا يصلح أن يكون حجة على

المجرح لإسقاط عدالته بمثل ذلك الجرح (١)

ومنها : أن مراتب الحديث قد تتفاوت من حيث الصحة حسب تفاوت ألفاظ التعديل وهذه المراتب تتفاوت أيضاً من حيث الضعف حسب تفاوت ألفاظ الجرح ، وهذا التفاوت قد يكون حسب رأي العلماء في أي العبارات أقوى من الأخرى ، وذلك عند الحكم بصحة الحديث وقوته فقد يكون لفظ (حجة) مثلاً عند بعض العلماء أقوى من لفظ (ثقة) . ومن يعد مجرحاً عند بعض العلماء قد لا يعد مجرحاً عند علماء آخرين .

ف نجد مثلاً إن لفظ حجة (٢) أعلى عند بعض العلماء من لفظ ثقة وهذا يتضح لنا مما دار بين الإمام أبي داود وبين الأجرى حيث قال الأجرى سألت أبي داود عن سليمان بن بنت شرحبيل فقلت له : هو حجة ؟ قال : الحجة أحمد بن حنبل . وكذا قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس ثقة وليس بحجة . وقال يحيى بن معين في محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة . قال الذهبي : إن قولهم ثقة وثبت وحجة وإمام متفق على أنها هي عبارات التعديل التي لا نزاع فيها أما صدوق وما بعده ... فهي مختلف فيها ... هل هي توثيق أو تليين ؟ وبكل حال فهي منحة عن كمال رتبة التوثيق ومرتفعة عن رتب التجريح ... أ هـ .

ومنها : أنه قد يحدث تفاوت في الحكم على درجات الحديث حسب تشدد أو تساهل بعض المحدثين في الحكم على الحديث ومن أمثلة ذلك النقد الذي وجهه الحافظ ابن كثير لأبي الفرج ابن الجوزي حيث قال : " وقد صنف الشيخ أبو الفرج بن الجوزي كتاباً حافلاً بالموضوعات غير أنه أدخل فيه ما ليس منه وخرج عنه ما كان يلزمه ذكره فسقط عليه ولم يهتد إليه " (٣) .

(١) والتعديل مقبول سواء ذكر السبب أو لم يذكر لأن تعداده يطول فقبل إطلاقه بخلاف الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً لاختلاف الناس في الأسباب المفسدة ، فقد يعتقد الجارح شيئاً مفسقاً يضعف الراوي بسببه ، وقد لا يكون هذا السبب مفسقاً عند غيره ، فلهذا اشترط ببيان السبب في الجرح . فقد قيل لبعض الرواة لماذا تركت حديث فلان ؟ قال رأيته يركض على برنون فتركت حديثه ، وسئل آخر من حديث لصالح المري ؟ فقال : ما يصنع بصالح ذكره يوماً عند حماد بن سلمه ، فامتحط حماد ! (أنظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : ٧٨ ، ٧٩) .

(٢) تبسيط علوم الحديث وآداب الرواية : ٧٧ .

(٣) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : ٦٦ .

تطأ يحيى ، وكان منها قريباً ، فرفعت رأسي فانصرفت إليه ، فرفعت رأسي إلى السماء فإذا مثل الظلة فيها أمثال المصابيح ، فخرجت حتى لا أراها ، قال : وتدري ما ذاك ؟ قال : لا ، قال : تلك الملائكة دنت لصوتك . ولو قرأت لأصبحت ينظر الناس إليها لا تتواري منهم " (١) .

وفي لفظ مسلم من حديث البراء رضي الله عنه قال : " كان رجل يقرأ سورة الكهف وعنده فرس مربوط بشطئين فتعشته سحابة فجعلت تدور وتدنو وجعل فرسه ينفرد منها ، فلما أصبح أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ، فقال : تلك السكينة تنزلت للقرآن " (٢) . كما أخرج مسلم أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : { الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة (٣) } والذي يقرأ القرآن ويتنعم فيه ، وهو عليه شاق له أجران { (٤) هذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : { مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة ، ومثل الذي يقرأ القرآن وهو يتعاهده وهو عليه شديد ، فله أجران } (٥)

وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : { من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة ، والحسنة بعشر أمثالها ، لا أقول ألم حرف ، ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف } (٦) .
وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : { ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ، ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة ، وغشيتهم الرحمة ، وحفتهم الملائكة ، وذكرهم الله فيمن عنده ، ومن بطأ به عمله لم

- (١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن ، باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن ٦٣/٩) من صحيح البخاري بشرحه فتح الباري)
(٢) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب نزول السكينة لقراءة القرآن ٦ : ٨٢ ، ٨١ (من صحيح مسلم بشرح النووي)
(٣) أخرجه مسلم في كتاب فضائل القرآن . باب مثل من يقرأ القرآن ومن لا يقرؤه ، و باب الماهر بالقرآن والذي يشتد عليه ١١٨٤ ، ١١٨٥ (من مختصر صحيح مسلم) .
(٤) المرجع السابق .
(٥) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، باب سورة عبس : ٩٣٨ (من مختصر صحيح البخاري)
(٦) أخرجه الترمذي في كتاب فضائل القرآن ، باب ما جاء في تعليم القرآن : ٢٦/١١ ، وقال حديث حسن صحيح (من العارضة) .

يسرع به نسيه { (١)

كما أخرج مسلم من حديث أبي أمامه رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : { أقرءوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه } (٢) .
لقد أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده أيضاً أحاديث كثيرة في فضائل القرآن الكريم وبركاته منها ما يلي:

حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : { الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة . يقول الصيام : أي رب منعته الطعام والشهوات فشفعني فيه . ويقول القرآن : منعته النوم بالليل فشفعني فيه } (٣) . ومن حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : { أفضلكم وفي لفظ إن خيركم من تعلم القرآن وعلمه } (٤) . ومن حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : { إن الرجل الذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب } (٥) .
سادساً : أقسام الحديث المردود :

(١) الحديث الضعيف : هو ما لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن ، أو

هو ما نزل عن رتبة ودرجة الحديث الحسن قال البيهقي في منظومته :

وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو

أقسام كثر

وله أنواع متعددة ، ويتفاوت ضعفه حسب الشروط التي وضعها علماء هذا الفن حسب شدة ضعف روايته ، وحسب الطعنة الموجهة إليهم من جهة عدالتهم أو ضبطهم أو السقط الحاصل في السند . ففيه الضعيف والضعيف جداً والواهي .
ولقد اختلف العلماء (١) في العمل بالحديث الضعيف وفي حكم روايته . أما

(١) أخرجه مسلم في كتاب الذكر ، باب الاجتماع على تلاوة كتاب الله تعالى ٤-١ (من مختصر صحيح مسلم) .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل القرآن ، باب في قراءة القرآن ... : ١١٨٠ ، ١١٨١ (من مختصر صحيح مسلم) .

(٣) الفتح الرباني ١٨:٥ ، وزاد إسناده إلى الطبراني في الكبير والبيهقي في سننه الكبرى والحاكم . وقال الحاكم حديث حسن صحيح على

(٤) الفتح الرباني ١٨:٥ ، وزاد إسناده إلى أصحاب السنن الأربعة ، الحديث أخرجه البخاري أيضاً من حديث عثمان رضي الله عنه في كتاب فضائل القرآن ، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه (انظر مختصر صحيح البخاري : ٩٣٨)

(٥) الفتح الرباني ١٨:٥ ، وزاد إسناده إلى الهيثمي بإسناد حسن . وأخرجه أيضاً الترمذي في أبواب فضائل القرآن ٣٦/١١ وقال : هذا حديث حسن صحيح (من عارضة الأحوذى) .

(٦) علوم الحديث ٩٣

فيما يتعلق بحكم العمل به فقد جوّزه بعض العلماء في فضائل الأعمال وقيده بشروط ثلاثة وهي :

- أ/ أن يكون الضعف غير شديد .
 ب/ أن يندرج تحت أصل معمول به .
 ج/ أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط .
 أما فيما يتعلق بحكم روايته فقد جوّز العلماء روايته بشرطين وهما :
 أ/ أن لا يتعلق بالعقائد كصفات الله تعالى .
 ب/ أن لا يكون في بيان الأحكام الشرعية فيما يتعلق بالحلال والحرام .
 (٢) الحديث الموضوع : تعريفه : لغة^(١) : اسم مفعول من وضع الشيء ، أي حطه

اصطلاحاً^(٢) : هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب زوراً وبهتاناً إلى رسول الله ﷺ ، وهو شر أنواع الرواية . ولا تحل روايته بأي حال من الأحوال إلا لبيان أنه موضوع ولتحذير المسلمين من شره ، وذلك لما ورد من التحذير الشديد عن الكذب على رسول الله ﷺ في الأحاديث المتواترة ، منها ما رواه الإمام مسلم من حديث سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : { من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين }^(٣) ومنها حديث : { من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار }^(٤) . إن من أسوأ وأخطر ما يقع فيه المسلمون الكذب على رسول الله ﷺ لأن السنة هي المصدر الثاني من التشريع ، وأن الكذب محاولة لتثويبه السنة وطمس معالمها . لذا نجد أنه ﷺ قال : { إن كذباً على ليس ككذب على أحد ، فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار }^(٥)

(١) لسان العرب ٣٩٦/٨ .

(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : ٦٥ (أنظر أيضاً علوم الحديث : ٨٩) .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب العلم ، باب في كتبة القرآن والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ : ١٠٣٤ .

(من مختصر صحيح مسلم) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق .

فالكذب يقلب الأمور ، ويغير الواقع ، ويزور الحقائق ، وقد يصير الأحاديث الصحيحة ضعيفة والضعيفة صحيحة ، وقد ينسب لرسول الله ﷺ خلاف ما قاله ، وقد كان رسول الله ﷺ يبغض هذه الصفة الذميمة ويحذر منها تحذيراً شديداً ..

أ/ نشأة الحديث الموضوع : لقد نشأ^(١) الحديث الموضوع بعد وفاة النبي ﷺ وشاع بعد عصر الفتنة : أي بعد مقتل عثمان بن عفان ؓ لظهور أصحاب الأهواء والبدع وغيرهم من أصحاب النفوس الضعيفة ، حيث تعددت دوافعهم فهناك دوافع سياسية ، ودوافع دينية ، ودوافع اقتصادية ، ودوافع اجتماعية بل أن هناك أحاديث وضعت لأسباب شخصية ، ومنها أحاديث وضعها الزنادقة وأعداء الإسلام ، وهناك أحاديث وضعت من أجل الشهرة ، أو التسلية والترفيه ، كالأحاديث التي وضعها القصاص وغير ذلك .ومما يدل على أن مبدأ^(٢) الوضع شاع بعد عصر الفتنة ما جاء في مقدمة صحيح مسلم عن ابن سيرين قال : " لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم " .

ب/ كيفية معرفة الحديث الموضوع :

يعرف الحديث الموضوع بأمور عديدة منها :

ما لخصه ابن الجوزي^(٣) بقوله : ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول ويخالف المنقول أو يناقض الأصول فأعلم أنه موضوع . ويعرف الحديث الموضوع بأمور يعرفها جهابذة العلماء من أهل الحديث منها :

- إقرار واضع الحديث بأنه وضع ذلك الحديث .
- يعرف الحديث الموضوع كذلك بما ينتزل بمنزلة إقرار واضعه كأن يحدث عن

(١) الحديث والمحدثون : ٤٧٧ - ٤٨٠ .

(٢) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير : ٢٠ - ٢٣ .

(٣) تحذير الخواص ٥٨

شيخ بحديث لا يعرف إلا عنده ، ثم يسأل عن مولده فيذكر تاريخاً معيناً ثم يظهر من مقارنة تاريخ ولادة الرواي بتاريخ وفاة الشيخ المروي عنه أن الرواي ولد بعد وفاة الشيخ ، أو كان طفلاً عند وفاته ، أو يذكر تاريخاً للسمع يكون بعد وفاة الشيخ . فقد قال الذهبي في الميزان: قال الحافظ الصوري قال لي أبو القاسم العتابي كنا يوماً عند أبي أحمد السامري فحدثنا عن أبي العلاء الوكيعي فأخبرت الحافظ عبد الغني فاستعظمه فقال سله متى لقيته فرجعت إليه فقال : سمعته منه بمكة سنة ثلاثمائة ، فأثبت عبد الغني فأخبرته فقال مات أبو العلاء عندنا أي لم يكن بمكة في هذا العام في أول سنة ثلاثمائة " (١) .

● قد يعرف الحديث الموضوع كذلك بقرينة في الرواي أو المروي أو فيهما معاً . ومن تلك القرائن التي تكون في الرواي ما جاء (٢) عن محمد بن عكاشة الكرمانى الذي قال عنه الحاكم : أنه كان يضع الحديث حسبة ، فقيل له : إن قوماً يرفعون أيديهم في الركوع وعند الرفع منه فقال : حدثنا المسيب بن واضح حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : " من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له " لقد ساق هذا الحديث بسنده عن الزهري على الرغم من أن الروايات الصحيحة عن الزهري تثبت الرفع عند الركوع وعند الاعتدال ، وذلك في كتب الحديث الصحيحة . أهـ .

ومن القرائن التي تكون في الرواي أن يكون على مذهب معين فيأتي بحديث يذم أئمة المذاهب الأخرى كما حدث أنه قيل لمأمون بن أحمد الهروي ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه ... فقال : حدثني عبيد الله بن معدان الأزدي عن أنس مرفوعاً : " يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس هو أضر على أمتي من إبليس ، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي " (٣) .

ومنها أيضاً ما جاء عن سيف بن عمر (٤) التميمي قال : كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي ، فقال : ما لك ؟ قال : ضربني المعلم قال :

(١) تحذير الخواص : ٥٨ .

(٢) الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث : ٦٨ ، ٦٩ . انظر أيضاً تدريب الراوي : ٢٧٦ - ٢٧٨ .

(٣) الحديث والمحدثون : ٤٨٣ .

(٤) المرجع السابق .

لأخزينهم اليوم ، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : معلوما صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين " .

ومن القرائن التي تكون في المروي ركة ألفاظ الحديث فقد وضعت أحاديث يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها إلا أن الحافظ ابن حجر قال : إن المراد في الركة ركة المعنى لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح ، ومثال ركة المعنى ما نسب إلى النبي ﷺ زوراً وبهتاناً من أنه قال : " لا تسبوا الديك فإنه صديقي والديك الأبيض حبيبي وحبيب حبيبي " ... أ هـ .

ومن القرائن التي تكون في المروي كذلك أن يكون مخالفاً للمحسوس والمعقول والمنقول عن الشرع من الكتاب والسنة الصحيحة أو الإجماع ما أورده السيوطي في مؤلفه تدريب الراوي في شأن الأحاديث الموضوعة وطرق الاستدلال عليها ما يلي : " إن من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل ، ويلتحق به ما يدفعه الحس .

والمشاهدة ، أو يكون منافياً لدلائل الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا ... أو يكون خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بمحضر الجمع فلا ينقله منهم إلا واحد . ومنها الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير ، أو الوعد العظيم على الفعل الحقير ، وهذا كثير في حديث القصاص . ومنها مخالفة الحديث للمعقول ودلالة القرآن القطعية والسنة المتواترة أو الإجماع القطعي .

أما طريقة الوصول للأحاديث الموضوعة وكيفية تنفيذها في عصرنا الحاضر فيكون عن طريق الوصول إلى المصنفات الحديثية التي تتبعت الموضوعات وبخاصة النسخ المحققة منها وهي كثيرة ، سنورد بعضها عند الحديث عن واجب المسلمين تجاه الأحاديث الموضوعة .

سابعاً : بعض الأسباب التي أدت إلى وضع الأحاديث في فضائل القرآن الكريم وبركاته :

إن الأسباب التي أدت إلى وضع الحديث بصورة عامة أسباب متعددة ومتنوعة كما أوضح ذلك الشيخ محمد علي الشوكاني في مؤلفه (الفوائد المجموعة

في الأحاديث الموضوعية (١) حيث جاء فيه ما يلي : " قال ابن الجوزي (رحمه الله) : إن من وقع في حديثه الوضع أو الكذب أو القلب أنواع . منهم من غلب عليه الزهد ، فغفلوا عن الحفظ ، ومنهم من ضاعت كتبه فحدث من حفظه فغلط ، ومنهم قوم ثقافت لكن اختلطت عقولهم في آخر أعمارهم . ومنهم من روى الخطأ سهواً ، فلما تبين له الصواب لم يرجع أنفة من أن ينسب إلى الغلط . ومنهم زنادقة وضعوا الحديث لقصد إفساد الشريعة ، وإيقاع الشك والتلاعب بالدين . قال حماد بن زيد : وضعت الزنادقة أربعة آلاف حديث . ولما أخذ ابن أبي العوجاء لتضرب عنقه قال : وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال وأحل الحرام . ومنهم من يضع نصرة لمذهبه . تاب رجل من المبتدعة فجعل يقول : أنظروا عمن تأخذون هذا الحديث . فإننا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً . ومنهم من يضع حسبه ترغيباً وترهيباً ، ومضمون فعلهم أن الشريعة ناقصة تحتاج على تنمة . ومنهم من أجاز وضع الأسانيد لكلام حسن . ومنهم من قصد التقرب إلى السلطان . ومنهم القصاص ، لأنهم يريدون أحاديث ترقق وتنفق ... ، ثم إن الحفظ يشق عليهم ، ويتفق عدم الدين ويحضرهم جهال .

ومن أسباب الوضع : ما يقع لمن لا دين له عند المناظرة في المجامع ، استدلال على ما يقوله بما يطابق هواه تنفيهاً لجداله وتقويماً لمقاله واستطالة على خصمه ، ومحبة للغلب وطلباً للرياسة ، وفراراً من الفضيحة ، إذا ظهر عليه من

(١) فهذا ما يعرف في اصطلاح المحدثين بمختلف الحديث ، وهو : الحديث المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع بينهما . والأحاديث المختلفة : هي التي تصل إلى جامعي السنة الشريفة ويخالف بعضها بعضاً في المعنى ظاهرياً لكن الأئمة الماهرين في فقه الحديث وأصوله العارفين باللغة العربية وقواعدها استطاعوا أن يجمعوا بين أكثر الأحاديث التي تبدوا ظاهرياً متعارضة (فيما يختص بهذا يمكن الرجوع إلى كتاب تأويل مختلف الحديث ، تصنيف ابن قتيبة الدينوري) .

ينظره " .

ولقد ظن بعض الجهلة من المسلمين أنه يجوز وضع الحديث في فضائل الأعمال عندما تراءى لهم إعراض بعض المسلمين عن تلاوة القرآن الكريم وتدبره ، وحضور مجالس الذكر . ولقد فند الإمام الغزالي آراء من أجازوا الكذب في فضائل الأعمال في مؤلفه (إحياء علوم الدين) حيث قال : " وقد ظن ظانون أنه يجوز وضع الأحاديث في فضائل الأعمال وفي التشديد في المعاصي ، وزعموا أن القصد منه صحيح . وهو خطأ محض إذ قال ﷺ : من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار . وهذا لا يرتكب إلا لضرورة ولا ضرورة ، إذ في الصدق مندوحة عن الكذب ، ف فيما ورد من الآيات والأخبار كفاية عن غيرها ، وقول القائل : إن ذلك قد تكرر على الأسماع وسقط وقعه ، ما هو جديد فوقه أعظم ، فهذا هوس إذ بابه يؤدي إلى تشويش الشريعة ، والكذب على رسول الله ﷺ من الكبائر " (١)

ومن أعظم الوضاعين ضرراً قوم نسبوا للزهد والصلاح وادعوا أنهم قد وضعوا الأحاديث في فضائل القرآن الكريم وبركاته حسبة وتقرباً إلى الله سبحانه وتعالى . وتتمثل خطورة هؤلاء القوم من الوضاعين في أنهم كانوا قد كسبوا احترام من حولهم لما يبدو عليهم من أمارات الزهد والصلاح ، وهذا ما شجع العامة على احترامهم والثقة بهم ومن ثم قبول مروياتهم دون تردد .

ولقد جاء في تدريب الراوي عن أمر هؤلاء الوضاعين من قول النووي (٢) ما يلي : " الواضعون أقسام أعظمهم ضرراً قوم ينسبون إلى الزهد وضعوه حسبة في زعمهم فقبلت موضوعاتهم ثقة بهم " .

ولقد علق السيوطي على قول النووي الوارد آنفاً بما يلي :

" الواضعون أقسام بحسب الأمر الحامل لهم على الوضع ، أعظمهم ضرراً قوم ينسبون إلى الزهد وضعوه حسبة أي احتساباً للأجر عند الله في زعمهم الفاسد ، فقبلت موضوعاتهم ثقة بهم وركوناً إليهم، لما ينسبوا إليه من الزهد والصلاح ، ولهذا قال يحيى القطان : ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير : أي لعدم علمهم بتفرقة ما يجوز لهم وما يمتنع عليهم ، أو لأن عندهم حسن ظن فيحملون ما سمعوه على الصدق ، ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب ، ولكن الوضاعين منهم وإن خفي حالهم على كثير من الناس، فإنه لم يخف على جهابذة

(١) إحياء علوم الدين ٣ : ١٣٨

(٢) تدريب الراوي ١ : ٢٨١، ٢٨٢ .

الحديث ونقاده . وقد قيل لابن المبارك هذه الأحاديث الموضوعية ؟ فقال : تعيش لها الجهابذة ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾^(١) ... أهـ .

ومن أمثلة ما وضع حسبة ما رواه الحاكم بسنده إلى ابن عمار المرزوي أنه قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم : من أين ذلك : عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازي ابن اسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة . وكان يقال لأبي عصمة هذا : نوح الجامع ، قال ابن حبان : جمع كل شيء إلا الصدق " ^(٢) .

وجاء في (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية) من حديث محمد بن المهاجر وضعه عن ابن عمر رضی الله عنهما مرفوعاً : " من حفظ القرآن نظراً خفف الله عن أبويه العذاب وإن كانا كافرين " . قال ابن حبان : موضوع . محمد بن المهاجر يضع عن الثقات قلت : قال في الميزان : هو الطالقاني شيخ متأخر ، وضاع كذبه صالح جزرة وغيره " ومن حديث عبد الملك بن هارون عن علي رضي الله عنه قال : " من ولد في الإسلام فقرأ القرآن فله في بيت المال كل سنة مائتا دينار إن أخذها في الدنيا وإلا أخذها في الآخرة " ^(٣) . قال السيوطي : " عبد الملك كذاب " ^(٤) . وفي سند آخر يوجد فيه كل من العباس بن الضحاك ومقاتل بن سليمان قال السيوطي : العباس بن الضحاك دجال . ومقاتل بن سليمان قال وكيع وغيره كذاب والله أعلم ^(٥) .

لقد أورد الشيخ محمد بن طاهر بن علي في مؤلفه " تذكرة الموضوعات " ^(٦) بعض الأحاديث التي وضعت في فضل القرآن وحكم عليها بالوضع ومنها ما يلي :

- (١) سورة الحجر : ٩ .
 (٢) ميزان الاعتدال : ٤ : ٢٧٩ ، ٢٨٠ فيما يختص بترجمة أبي عصمة (انظر ميزان الاعتدال : ٤ : ٥٥٢) .
 (٣) الموضوعات ١ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ .
 (٤) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية : ١ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ .
 (٥) المرجع السابق .
 (٦) تذكرة الموضوعات : ٧٧ ، ٧٨ .

حديث : " إذا ختم العبد القرآن صلى عليه عند ختمه ستون ألف ملك " قال المصنف : سمعان كذاب وأبو سعيد العدوي مشهور بالوضع .
ومن أمثلة الأحاديث الموضوعية التي وردت في فضائل القرآن وبركاته ما يلي :
حديث : " يا ابن عباس إذا قرأت القرآن فرتله ترتيلاً وبينه تبييناً ولا تنتثره نثر الدقل ولا تهزه هز الشعر .
قفوا عند عجائبه وحركوا به القلوب ولا يكونن هم أحدكم آخر السور ، ويا ابن عباس مثل الهز بالقرآن كمثل رجل جاء مسرعاً فقبل له : من أين جئت ؟ قال : لا أدري " قال المصنف : فيه أربعة كذابون .

ثامناً : واجب المسلمين تجاه انتشار الأحاديث المردودة :

لقد بذل المحدثون جهوداً كثيرة ومضنية في الدفاع عن السنة النبوية الشريفة بتتبع المبتدعين والأفاكين والكذابين والدجالين والمخادعين وكشف زيفهم وباطلهم وكذبهم وافتراءاتهم على رسول الله ﷺ ، ولقد ألفوا الكتب في ذلك ، وصنفوا المصنفات في الأحاديث الموضوعية وفي الضعفاء والمجروحين . ألفوا الكتب في ذلك ، وصنفوا المصنفات في الأحاديث الموضوعية وفي الضعفاء والمجروحين .

ومن أمثلة الأئمة الذين تتبعوا القصص والكذابين والوضاعين وكشفوا عن أحوالهم : عامر الشعبي ، والطبري والسيوطي ، ويحيى بن معين ، وابن حبان ، والأعمش وغيرهم وذلك على الرغم من الأذى والتهديد والوعيد الذي كانوا يتعرضون له من جانب هؤلاء الكذابين والوضاعين وأتباعهم .

ومن أمثلة الأئمة الذين تعرضوا لأذى القصص أيضاً محمد بن جرير الطبري . ولقد نقل لنا السيوطي في مؤلفه (تحذير الخواص من أكاذيب القصص) عن ابن جرير ما يلي : " إن قاصاً جلس ببغداد فروى في تفسير قوله تعالى : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) أنه (أي الله تعالى) أجلس (أي محمداً ﷺ) معه على عرشه ، فبلغ ذلك الإمام الطبري ، فاحتد من ذلك ، وبالغ في إنكاره ، وكتب على باب داره : سبحان من ليس له أنيس ، ولا له في عرشه جليس . فثارت عليه (أي على الطبري) عوام بغداد ورجموا بيته بالحجارة حتى بابته بالحجارة وعلت عليه

(١) "

ومن المحدثين الذين كانوا يفضحون هؤلاء الوضاعين ولا يصبرون على باطلهم : يحيى بن معين ، ويدلنا على ذلك ما جاء في (لسان الميزان) حيث أورد المؤلف في هذا الشأن ما يلي : " إن هارون الرشيد لما قدم المدينة المنورة أعظم أن يرتقي منبر رسول الله ﷺ ، وعليه قباء ومنطقة ، فتطوع القاص أبو البخترى بذكر حديث فيه أن النبي ﷺ كان يلبسها ، وكان يحيى بن معين حاضراً فكذبه على رؤوس الأشهاد " (٢)

ولقد أجمع العلماء على أن كشف حال الوضاعين واجب ديني . ويدلنا على ذلك ما أورده السيوطي (٣) في مؤلفه (تحذير الخواص من أكاذيب القصاص) حيث جاء فيه ما يلي : قال الدارقطني : فإن ظن ظان أو توهم متوهم أن التكلم فيمن روى حديثاً مردوداً غيبية له ، يقال له : ليس هذا كما ظننت ، وذلك لأن إجماع أهل العلم على أن هذا واجب ديانة ونصيحة للدين وللمسلمين ... وفيه أيضاً من قول حماد بن زيد ما يلي : قلت لشعبة هذا الرجل يحكم في الناس ، أليس هو غيبية ؟ قال : يا أحمق هذا دين وتركه محاباة ... وفيه من قول الجرجاني ما يلي : قلت لأحمد بن حنبل : أنه يشتد عليّ أن أقول فلان ضعيف وفلان كذاب ، فقال أحمد : إذا سكنت أنت وسكنت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم ... أ هـ . وتوج هؤلاء المحدثون جهودهم بتأليف المصنفات في الضعفاء والمجروحين والوضاعيين . كما أنهم ألفوا مصنفات عديدة في الأحاديث الموضوعية .

ومما لا شك فيه أن التأليف في الرجال كان شاملاً لكل ما يبسر معرفتهم من ضبط أسمائهم وأنسابهم وألقابهم وموالدهم ووفاتهم وتوضيح حالهم من حيث التعديل أو التجريح . ولقد حظى الضعفاء بعناية فائقة لا تقل عن العناية بالتقات بأي حال من الأحوال ، إن لم تكن أكثر وذلك لبيان أمرهم وكشفهم للناس . ومن أمثلة المؤلفات في الضعفاء والمجروحين ما يلي :

- كتاب (علل الحديث ومعرفة الرجال) لعلي بن المديني المتوفى عام (٢٣٤ هـ) .
- كتاب (الضعفاء والمتروكين) لأبي زرعة عبد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي المتوفى عام (٢٦٤ هـ) وهو عبارة عن سرد لأسماء الرواة وبيان جرحهم .

(١) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص : ١٦١ .

(٢) لسان الميزان ٢٣٣/٦ .

(٣) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص : ١١٨-١٢٥ .

-كتاب (معرفة المجروحين والضعفاء من المحدثين) لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي الحنظلي البستي (المتوفى ٣٥٤ هـ) وقد بين ابن حبان طريقته في تصنيف كتابه كما نقل ذلك السيد أكرم ضياء العمري في مؤلفه (بحوث في تاريخ السنة المشرفة) حيث قال على لسان ابن حبان ما يلي :

وإنما نملي أسامي من ضعف من المحدثين وتكلم فيه الأئمة المرضيون ونذكر ما يعرف من أنسابهم وأسمائهم ، ونذكر عند كل شيخ منهم حديثه بما يستدل به على وهن روايته تلك ، وأقصد في ذكر أسمائهم المعجم إذ هو أدعى للمتعلم إلى حفظه وأنشط للمبتدئ في وعيه وأسهل عند البقية لمن أراده " .

ومن أمثلة المؤلفات التي شملت الضعفاء أيضاً كتاب (ميزان الاعتدال) للإمام الذهبي (المتوفى عام ٧٤٨ هـ) وهو مرتب على حروف المعجم حتى في الآباء ليسهل تناوله . وقد جعل المصنف على اسم الراوي رمزاً يشير إلى من أخرج له . فهو بجانب الكذابين والمجاهيل والضعفاء يتناول الثقات الذين فيهم بدعة أو الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه لكون المجرح تعنت في تجريحه . ويذكر الإمام الذهبي اسم الراوي الذي يترجم له واسم أبيه ونسبته أو كنيته كما يذكر بعض شيوخه وتلاميذه ، وحشد جمعاً من أقوال النقاد في الراوي المترجم له وقد يذكر رأيه الشخصي في هذا الراوي والله أعلم ..

ولكن على الرغم من هذه الجهود الكبيرة التي بذلها المحدثون في الذب عن سنة رسول الله ﷺ والذود عنها إلا أن هناك كثير من الأحاديث الموضوعية التي ما زالت تدور وتتناقل على السنة العامة وأشباههم من الخطباء والكتاب والباحثين وغيرهم وذلك لاعتمادهم في نشاطاتهم ومؤلفاتهم وأبحاثهم على كتب التفسير والسير والحديث التي ما زالت في حاجة إلى تتبع وتحقيق .

وعليه فلا بد للمسلمين أن يواصلوا الجهود في تحقيق الأحاديث الواردة في كتب التفسير المختلفة وفي المؤلفات والمخطوطات الأخرى التي تحتوي على بعض الأحاديث النبوية الشريفة ، كما عليهم أن يتحروا الأمانة والدقة في الاستشهاد بأحاديث رسول الله ﷺ مع توضيح المصادر التي يأخذون عنها ، وتحديد درجة كل حديث يستشهدون به ، من حيث القوة والضعف ، كما إن على العلماء أيضاً أن لا يتوانوا في إعادة النظر في بعض الكتب التي صنفها الأقدمون في هذا الفن والتي ربما تحتاج إلى تتبع وتحقيق وذلك لمزيد من التوثيق والتحقيق لما ورد بها من أحاديث مشكوك في أمرها .

الخاتمة

لقد اتضح لنا من سياق هذا البحث أن هناك أحاديث كثيرة صحيحة وردت فضائل القرآن الكريم وبركاته ، كما توجد في نفس الوقت أحاديث كثيرة موضوعة في فضائل القرآن الكريم وبركاته ، ورأينا كذلك أن الأمر كان قد اختلط حتى على بعض الثقات والصالحين فقبلوا بعض الأحاديث الموضوعة في فضائل القرآن الكريم وبركاته فنسبت من هذا الطريق بغير عمد إلى رسول الله ﷺ . كما شاعت وانتشرت بعض الأحاديث الموضوعة بين العوام وعلى ألسنة الناس قديماً وحديثاً ، إلا أن المحدثين قديماً كانوا قد تصدوا للوضع والوضاعين وبينوا أمرهم وألفوا المصنفات العديدة في المجروحين والضعفاء والمتروكين والوضاعين ، كما ألفوا مصنفات عديدة في الأحاديث الموضوعة لتحذير المسلمين من شرها .

وبما أنه قد ثبت لنا من خلال هذا البحث أن هناك كثير من الأحاديث الصحيحة الواردة عن رسول الله ﷺ في شأن فضائل القرآن الكريم وبركاته ، فإنه لا يصح ولا يجوز مطلقاً أن يتجاهل المسلمون هذه الأحاديث أو يتوانوا عن العمل بما جاء فيها مدعين أنه ليس هناك أحاديث تصح عن رسول الله ﷺ في هذا الشأن . وبما أنه قد ثبت لنا أيضاً أن هناك أحاديث موضوعة في شأن فضائل القرآن الكريم وبركاته فإنه لا يجوز ولا يصح العمل بها مطلقاً حتى وإن كان هدف الوضاعين من ورائها هو جمع الناس حول كتاب الله .

وعليه فإن من أهم واجبات المسلمين في هذا العصر أن يواصلوا الجهود في هذا الشأن ، وأن يعملوا على تنقية الأحاديث الشريفة من الخبث ، وتنبية المسلمين إلى

خطورة تداول الأحاديث المرذوبة أو المشكوك في أمرها. كما ينبغي لمن يستعملون وسائل التكنولوجيا الحديثة كالشبكة العنكبوتية والهواتف النقالة والأقراص الممغنطة والأشرطة والمطويات وغيرها من الوسائل أن يتأكدوا من مدى صحة الحديث قبل نشره بين الناس ، لأن هذا الأمر دين والجميع محاسب على ذلك يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وعلى الباحثين والوعاظ والكتاب وغيرهم أن يتحروا عن مدى صحة الأحاديث النبوية الشريفة قبل الاستشهاد بها ونشرها بين الناس ، وذلك باللجوء إلى المصنفات التي ألفت في هذا الفن ، وعليهم أن لا يحكموا أهواءهم وآراءهم الشخصية في شأن قبول أو رد الأحاديث النبوية الشريفة .

أما الأحاديث التي لم يترجح فيها رأي معين فعلى المحدثين أن يجتهدوا في تحقيقها وتمحيصها ومحاولة التوصل إلى رأي قاطع في شأن قبولها أو ردها ، ليكون الناس على بينة من أمرهم في هذا الشأن . ونسال الله العظيم أن يعلمنا ما ينفعنا ، وينفعنا بما علمنا، ويجعل القرآن الكريم حجة لنا يوم القيامة ولا يجعله حجة علينا .

